كلية الآداب والعلوم الإنسانية – بني ملال
الملتقى الدولي الثاني حول
الاقتصاد الإسلامي من الأزمات المالية إلى المؤسسات التضامنية
11-12 ماي 2015

الوقف الأصغر والتمويل الأصغر: اقتصاد تضامني في خدمة الفقراء
حالة المجتمعات القروية المغاربية

أ.د. رحيم حسين (*)

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج – الجزائر

rahim_hocine@yahoo.fr

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور الوقف الأصغر في بناء اقتصاد تضامني، يتاح في ظله تمكين الفقراء من كسب معاشهم وإدماجهم في الحركية الاقتصادية والاجتماعية، وسنتناول من خلاله بالتحليل مقترح إقامة صناديق للوقف الأصغر، التي يتوقع أن تشكل مصدرا بالغ الأهمية لتمويل المشروعات الصغرى للفقراء، كما سنحاول إسقاط هذا النموذج على المجتمعات القروية المغاربية. ويندرج مقترح صناديق الوقف الأصغر في الواقع ضمن مسارين متداخلين: تعزيز آليات نظام الوقف من جهة، وتدعيم آليات المالية التضامنية، الموجهة بالأساس لفئة الفقراء، من جهة ثانية.

الكلمات الأساسية: اقتصاد تضامني، مالية تضامنية، صناديق الوقف، التمويل الأصغر.

Résumé :

Microwaqf et microfinance: Une économie solidaire au service des pauvres
Le cas des communautés rurales maghrébines

Ce travail a pour objectif de mettre en exergue le rôle de la Microwaqf dans la construction d'une économie solidaire, permettant aux pauvres de réaliser leur suffisance et de les insérer dans la dynamique socio-économique, où nous allons analyser la proposition de création des fonds de microwaqf qui peuvent constituer une source très importante pour le financement des microprojets initiés par des pauvres, en essayant de projeter ce modèle sur les communautés rurales maghrébines. Cette proposition de fonds de microwaqf s'intègre, en fait, dans deux cheminements entièrement imbriqués : consolider les dispositifs du système de waqf d'une part, et renforcer les structures de la finance solidaire, destinée essentiellement aux pauvres, de l'autre part.

Mots clés : économie solidaire, finance solidaire, fonds waqf, microfinance.

(*) أستاذ الاقتصاد ومدير مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية بجامعة برج بوعريريج - الجزائر

مقدمة:

الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية لصيقة بحياة البشر، وتدابير مكافحة هذه الظاهرة عريقة في القدم، منها ما هو مستوحى من التشريعات السماوية، على سبيل الفرض أو على سبيل الإحسان، ومنها ما يرجع إلى اجتهادات البشر، من خلال سياسات مكافحة الفقر. ولذلك، وبغض النظر عن أسباب الفقر ومصادر التفقير، سواء كانت خاصة، أو ناتجة عن خلل في هيكل النظام الاقتصادي-الاجتماعي السائد، فإن الأمر يتعلق بواقع مولّد لآثار وخيمة، إن بالنسبة للأفراد والأسر، أو بالنسبة للمجتمعات.

لقد ظلت سياسات مكافحة الفقر من أبرز السياسات المتضمنة في البرامج التنموية للبلدان، لاسيما منها النامية، بل وأضحت تحظى ببرامج قارة على مستوى عديد المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، على غرار البنك الدولي[1] والبنك الإسلامي للتنمية[2]. ومع ذلك ما تزال فئات عريضة من المجتمعات النامة، وخاصة تلك الموطنة بأقاليم نائية وريفية، ترضخ تحت خط الفقر، مما يطرح باستمرار تساؤلا حول فعالية تلك السياسات وجدواها، حتى إن النقاش حول سياسات الفقر يكاد يتحول إلى نقاش حول فقر السياسات الموجهة لمكافحة الفقر، ذلك أنه لا يمكن سياسات فقيرة في محتواها ومنحرفة في متجهها أن تولّد حركية مدمجة للفقراء.

يشكل التمويل الأصغر أهم مداخل مكافحة الفقر. فهذا النمط من التمويل وجد أصلا لتمويل احتياجات الفقراء، وعلى وجه الخصوص احتياجاتهم الاستثمارية، والتي هي في عمومها مشاريع متناهية الصغر. غير أن الملاحظ أن عمليات التمويل الأصغر طالما اقترنت بالقروض الصغرى، وهو ما لا ينسجم والقيم السائدة في المجتمعات الإسلامية، مما ترك كثيرا من الفقراء خارج دائرة برامج مكافحة الفقر الاستثمارية، ولذلك وجب البحث عن أساليب لتمويل أصغر موافق لتعاليم الشريعة الإسلامية.

وفي هذا الإطار نطرح من خلال هذا البحث فكرة الوقف الأصغر، باعتباره أحد الأساليب البالغة الأهمية ضمن محفظة التمويل الإسلامي الأصغر. وتنبثق أهمية هذا البحث من كونه يمثل محاولة لاستجلاء العلاقة الترابطية ما بين الوقف الأصغر والتمويل الأصغر، اللذان ينصبان في إطار اقتصاد مبني على روح التكافل والتضامن، إذ أن كليهما يستهدف بالأساس الفئات الفقيرة والهشة، وهي فئات لا تخلو في الحقيقة من قدرات ومؤهلات بقدر ما تفتقد إلى تمويل تضامني صغير الحجم يمكنها من اجتياز مرحلة الانطلاق، لاسيما في ظل عقبات وصولهم إلى مصادر التمويل التقليدية.

يهدف هذا المقترح إلى إبراز الدور المتوقع للأوقاف المتناهية الصغر في دعم أصحاب المشاريع والورش الصغرى عموما، وفي الأوساط الريفية المغاربية على وجه الخصوص. وسنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور الآتية:

1- الوقف الأصغر: آلية إسلامية لاقتصاد تضامني
2- الوقف الأصغر لدعم المشروعات الصغرى للفقراء
3- الوقف الأصغر كآلية لمكافحة الفقر بالمجتمعات القروية المغاربية

1- الوقف الأصغر: آلية إسلامية لاقتصاد تضامني:

النظام الاقتصادي الإسلامي بطبيعته وبآلياته نظام تضامني، والنصوص الدالة على ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (الحشر، 7)، ومنها آيات الزكاة، كقوله تعالى: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام، 141)، وقوله تعالى ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ...﴾ (التوبة، 60). كما إن هناك أحاديث نبوية كثيرة تحث على التضامن والتكافل.

يمثل الوقف أحد أهم أركان الاقتصاد التضامني، أو بالأحرى المالية التضامنية، وهو يندرج ضمن ما يعرف بالقطاع الخيري (Philanthropie)، الذي ما فتئ يشهد تناميا مطردا على المستوى العالمي، وأصبح أكثر تنظيما وهيكلة، يعتمد أدوات أكثر عصرنة، بما في ذلك شبكة الإنترنت، ولم يعد مقتصرا على تقديم المساعدات الاستهلاكية، بل اقتحم مجالات الاستثمار، من خلال إنشاء مؤسسات للاستثمار الاجتماعي والاستثمار الخيري (Venture Philanthropie) ومنح تمويلات صغرى لفئات محرومة قصد تمكينها من مغادرة الفقر.

من المنظور الإسلامي يدل الوقف عن حبس مال على سبيل التأبيد لغرض مصلحة عامة أو خاصة. ويتعلق الوقف الإسلامي بدافعين أساسيين: فإلى جانب دافع "فعل الخير" المتعلق بالفطرة الإنسانية، الذي يشترك فيه كل البشر، هناك دافعا مميزا يتمثل في ابتغاء نيل ثواب "الصدقة الجارية"، وصفة "الجارية" تفيد الاستمرار في الثواب، وهي التي تميز الصدقات الوقفية. والنصوص الحاثة على فضل الصدقات، بالمقارنة مع باقي العبادات، كثيرة، نذكر منها قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (التوبة، 75).

وبالنظر إلى أصالة مبدأ التضامن لدى المسلمين، عرف هذا النمط من العمل الخيري تطورات هامة على مستوى البلدان الإسلامية، كما شهدت الأوقاف تحولات نوعية، إن من حيث طبيعتها أو من حيث تنظيمها، فامتدت الأوقاف إلى مجال المنقولات، وخاصة منها النقود (الوقف النقدي)، وأنشئت لذلك مؤسسات وصناديق وقفية، على قلتها، سمحت بتوسع نطاق الاستثمار الوقفي، وبابتكار أدوات استثمارية لتنمية الأوقاف.

أما مدلول "الوقف الأصغر"، المتضمن في مقترحنا هذا، والذي يمثل جزءا لا يتجزأ من المالية الصغرى الإسلامية، فيشير إلى ذلك النمط من الوقف الذي يتعلق بالأموال المتناهية الصغر، سواء كانت في صورة نقدية أم عينية، الموقوفة لفائدة ذوي الاحتياجات الصغرى،

الاستهلاكية منها والاستثمارية. مع الإشارة إلى أن اهتمامنا هنا سينصب على النوع الثاني من الاحتياجات، أي الاحتياجات الاستثمارية، لما يكتسي تمويلها من أهمية قصوى في مجال استئصال الفقر.

تتجلى أهمية الوقف الأصغر في المجتمعات الإسلامية، كأحد أهم روافد المالية الإسلامية الصغرى، ليس فحسب في كونه يمثل إحياء لسنة الوقف وسنة التكافل، ولكن في ما يتيحه كبديل تمويلي للمشروعات الصغرى، في ظل أنظمة أضحى فيها التمويل الأصغر مرادفا للقرض الأصغر، حيث أضحت الفائدة بمثابة القلب الذي تتحرك به أنظمة التمويل.

يجدر التنبيه إلى أن صناديق الوقف الأصغر قائمة على أساس حكم جواز وقف النقد ووقف المنقولات بوجه عام. مع الإشارة إلى أن الآراء في حكم وقف النقد على ثلاثة: عدم الجواز، الكراهية والجواز[3]. والمالكية، وهو المذهب السائد في المغرب الإسلامي، أجازوا وقف المنقولات كالحيوان والعروض[4] كما أجاوزا وقف الدراهم والدنانير لتسلف لمن يحتاج إليها، ويرد مثلها وقفا في محلها، وبالتالي يجوز وقف النقود للاستثمار بالأولى[5].

إن الهدف الأساس لما أصبح يعرف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو إدراج الفقراء ضمن الحركية الاقتصادية. وفي هذا الإطار نتحدث، من ضمن أشكال أخرى، عن اقتصاد أهلي (économie populaire) يتضمن مجموعة الأنشطة الإنتاجية أو التجارية الصغيرة المنظمة في شكل مؤسسات عائلية صغرى أو مؤسسات تعاونية أو تعاونيات، أو حتى عمال مستقلين[6]. والتمويل الأصغر عبر نظام الوقف يمثل داعما أساسيا لمثل هذه المشروعات الصغرى، إن من حيث التمويل أو من حيث المرافقة الفنية.

تتجلى أهمية الوقف الأصغر، الذي يقوم أساسا على الوقف النقدي، في ثلاثة عناصر أساسية:

(1) رفع حجم الإيرادات الوقفية وعدد الواقفين: حيث إن الوقف الأصغر يتيح توسيع فرص المشاركة الجماهيرية في الوقف، أي توسيع نطاق الوعاء الوقفي، وهو ما يساهم في تنمية حجم الإيرادات الوقفية. وتستند هذه النتيجة إلى أن صغر الموقوفات يجعل الفرصة متاحة لكل الأفراد بالمساهمة في صندوق الوقف. فالوقف النقدي الأصغر قد يكون 1 دولار أو 50 دولار، كما إن الوقف العيني الأصغر قد يكون عتادا صغيرا، كالفاس مثلا أو آلة خياطة.

ومن ناحية أخرى تتولد عن التمويل الوقفي، بغض النظر عن شكله (قرضا حسنا، مضاربة، مرابحة، ...)، زيادة في عدد الواقفين، إذ أن عددا من المستفيدين من هذا التمويل، سواء كانوا أفرادا أو مجموعات، سيتحولون إلى واقفين دائمين، كما وإن العملية

الوقفية ستصبح ظاهرة بفعل انتشار الثقافة الوقفية. فالصندوق الوقفي (*WF: Waqf Fund*) الذي يمنح تمويلات لعدد n من المستفيدين يولد αn من الواقفين.

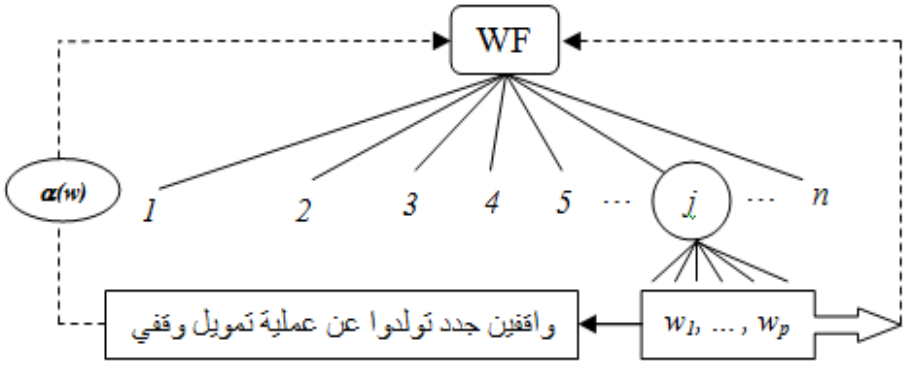

شكل (1-1): تنامي وعاء الوقف نتيجة التمويل الوقفي

وفي الواقع ستنتج لدينا شجرة من الواقفين ناتجة عن الوقف الاستثماري. وللتبسيط لو افترضنا أن الصندوق والواقفين يقدمون وقفين فقط خلال فترة معينة، فإن شجرة نمو الأوقاف تكون على الشكل:

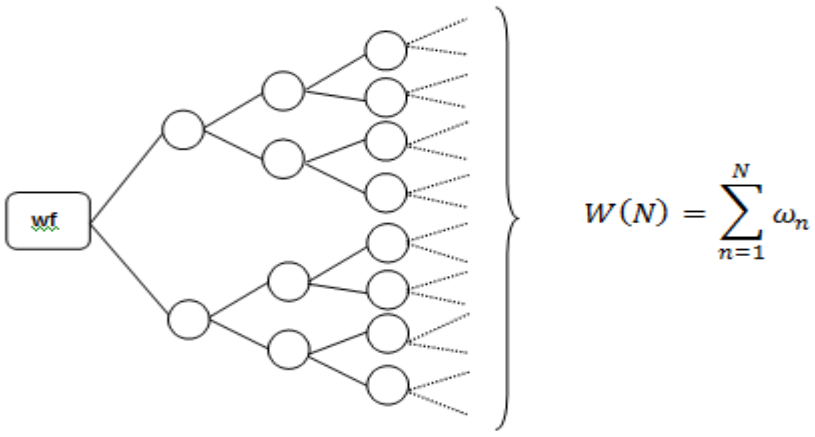

شكل (1-2): تنامي وعاء الوقف نتيجة التمويل الوقفي: شجرة الوقف الاستثماري

من الملاحظ أن عدد الواقفين يشكل متتالية حسابية، وكلما ارتفع أساس هذه المتتالية ازداد عدد الواقفين، ومن ثم تزداد الإيرادات الوقفية. ففي الشكل (1-2) وباعتبار فقط وقفين لكل وحدة وخلال ثلاث مراحل تولد 16 واقفا.

(2) من حيث القروض والاستثمارات: تتيح خاصية "القدرة على الاختيار" التي يتميز بها النقد للقائمين على صندوق الوقف توسعة تدخلاتهم وإعادة ترتيب أولويات استخداماتهم وفقا لظروف المكان والزمن، وهو ما يعني مراعاة الأولويات المرحلية في مكان تواجد الصندوق. وتنتج عن هذه التوسعة في التدخل محفظة استخدامات متنوعة لأموال الوقف تتسع لمختلف الاحتياجات.

تغطي تدخلات صندوق الوقف الأصغر مختلف الاحتياجات صغيرة الحجم الخاصة بفئة الفقراء. ومع إن هذه التغطية تشمل الاحتياجات ذات الطابع الاجتماعي أو الاستهلاكي، كتمويل مدرسة قرآنية أو منح قروض حسنة للزواج مثلا، إلا أن الاحتياجات ذات الطابع الاستثماري هي التي تحظى باهتمام الصندوق، باعتبارها السبيل إلى تنمية الوقف واستمراره. وفي هذا الصدد يمكن أن يتدخل البنك في استثمارات إنشائية أو استثمارات توسعية أو استثمارات تجديدية أو تطويرية.

أما من حيث أساليب التمويل فقد تشمل أيّ صيغة من صيغ التمويل الموافقة للشريعة الإسلامية. ولعله من الأجدى أن تكون هذه التدخلات من خلال صيغة القروض الحسنة وصيغتي المضاربة والمشاركة وصيغة التأجير، العادي أو المنتهي بالتمليك.

(3) دعم الدور التنموي الاقتصادي والاجتماعي للوقف، ولعل مما يوطد هذا الدور خاصيتان أساسيتان في الوقف[7]:

- الطبيعة التنموية للوقف، باعتبار أن الوقف إنما يتم لأغراض تنموية بالأساس، سواء كانت تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية، إذ أن الواقف يستهدف المساهمة في تنمية المجتمع، ويبتغي من وراء ذلك الأجر الأخروي.
- الطبيعة النمائية للوقف، أي قابليته للنماء من خلال ما يدره من عوائد تسمح بنموه، حيث إن الوقف غير قابل للبيع واستهلاكه، بل يجب استغلاله فيما يخدم المجتمع أو الموقوف عليهم.

غير أن تعزيز هذه الأدوار المنتظرة من صندوق الوقف الأصغر يستوجب دعم طاقته التمويلية، أي تدعيم موارده، وهو ما يستدعي اعتماد طرائق عدة في ذلك، من ضمنها:

- إصدار صكوك وشهادات وقفية.
- إصدار شهادات للقرض الحسن.
- تصكيك رؤوس أموال بعض المشاريع.
- الاقتراب من الواقفين من خلال مختلف وسائل الاتصال واستحداث صناديق متنقلة.
- القيام بحملات توعية وإشهار لتجميع الأوقاف.

وإذا كانت الأساليب الثلاثة الأولى فنية وظرفية، فإن الأسلوب الرابع، وهو أسلوب تسويقي، ينبغي أن يتسم بالاستمرار والكثافة. فإلى جانب الدعاية العامة للصندوق، يمكن القيام بحملات خاصة ببرنامج محدد. وعلى سبيل المثال، في مجال الوقف العيني، يمكن في فترة ما القيام بحملة أوقاف لماكنات الخياطة قصد تزويد السيدات بها، بعد دراسة الملفات، وهو ما يخدم المشروعات الصغرى الخاصة بالخياطة. وفي هذه الحالة يمكن أن يكون المستهدف من العملية ربات البيوت والفتيات الماكثات بالبيوت.

2- الوقف الأصغر لدعم المشروعات الصغرى للفقراء:

يستمد الوقف الأصغر ارتباطه بالفقراء من ارتباط التمويل الأصغر به. فالتمويل الأصغر إنما وجد أصلا لشد عضد الفقراء والخروج بهم من الفاقة، وكذلك الوقف الأصغر، فهو يركز أيضا تمويلاته على فئة الفقراء. والهدف الأساس لمؤسسات التمويل الأصغر هو تحقيق الإتاحة والاستدامة، في ظل استثمار اجتماعي مسؤول[8].

ومع إن هذه التمويلات قد تشمل مجالات اجتماعية وثقافية، إلا أن المساهمة في دعم المشروعات الصغرى للفقراء تحتل مكان الصدارة ضمن أهداف صناديق الوقف الأصغر. ويتجه هذا التمويل إلى تلك الفئة من الفقراء التي لديها مبادرات استثمارية وبرؤوس أموال محدودة نسبيا، ولكنها لا تتوفر على الأموال الكافية لتجسيد تلك المبادرات، كما إنه يصعب عليها الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية، خاصة البنوك، بسبب الشروط التي تشترطها هذه المؤسسات.

وفي هذا الإطار فإن مساهمة صندوق الوقف الأصغر بالغة الأهمية، ليس فحسب في ما يتعلق بمكافحة الفقر وامتصاص البطالة، ولكن أيضا في ما تحققه من إسهام في تحرير المبادرات الخلاقة وحماية التراث من الصناعات والحرف التقليدية، التي تكاد تندثر. هذا إلى جانب ما يتحقق ضمنا من إعالة للأسر الفقيرة، التي ظلت بعض الحرف مصدر قوتها، ومنها تلك التي تمارس هذه الحرف في منازلها (الورش المنزلية).

إن المنطلق الحقيقي لمكافحة الفقر هو الاستثمار، أما المساعدات الاجتماعية ذات الطابع الاستهلاكي فهي مجرد مسكنات إلى حين. فالأصل هو تمكين الأفراد من كسب معاشهم بأنفسهم، وذلك بمساعدتهم على إقامة مشروعاتهم. والمثل يقول: علمني كيف أصطاد سمكة خير من أن تعطيني ألف سمكة. ومن هنا يبرز دور صندوق الوقف الأصغر في تمكين الفقراء من إطلاق مشاريعهم.

ثمة توافق داعم ما بين نظامي الوقف الأصغر والتمويل الأصغر:

- **توافق في الأهداف:** حيث أن الهدف من نظام الوقف اجتماعي وليس تجاري، وهو ما يوافق غرض الفئات المستهدفة، التي تأمل الخروج من دائرة الفقر وتحسين مستواها المعيشي.
- **توافق في الحجم:** صغر مبالغ التمويل توافق صغر المشاريع الممولة.
- **توافق في الأسلوب:** أساليب التمويل الوقفي تستبعد كليا أيّ تعامل بالفائدة.

تتجسد مساهمة صندوق الوقف الأصغر من خلال نمطين أساسيين:

① **مساهمات عينية:** حيث يقدم الصندوق أصلا أو أصولا عينية للفقير، أي عتادا أو تجهيزا جاهزا للاستعمال. ومثال ذلك تقديم آلات خياطة أو عتاد حدادة أو عتاد فلاحي أو جهاز كمبيوتر أوغير ذلك من الوسائل البسيطة التي يقتضيها أي مشروع صغير

بحسب طبيعته. مع الإشارة إلى أن هذه المعدات والتجهيزات يمكن أن يكون مصدرها وقفا، أي أصول موقوفة، كما يمكن أن يقوم الصندوق باقتنائها انطلاقا من الاحتياجات التي يتلقاها من الفقراء، أو بناء على دراساته لمحيط الاستثمارات الصغرى بالمنطقة التي يتواجد بها.

② **مساهمات نقدية:** وهي الشكل الغالب لمساهمات الصندوق، حيث يقدم الصندوق مبلغا نقديا لصاحب أو أصحاب المشروع بصيغة من الصيغ المشروعة.

وفي ذات السياق نميز بين ثلاثة أشكال أساسية في تمويلات الصندوق الوقفي للمشاريع الصغرى:

(1) **تمويل عن طريق القروض الحسنة**: أي تقديم قروض بعد دراسة جدوى المشروع والتأكد من جدية طالب التمويل.

(2) **تمويل عن طريق المشاركة في العائد**: وتتحدد صيغة التمويل هنا وفقا لطبيعة المشروع وخبرة الصندوق والظروف المحيطة. وفي كل الأحوال يتعين إجراء دراسة وافية للمشروع، ظروف النشاط، شخصية المتمول، وغيرها من العناصر.

(3) **تمويل عن طريق الوقف**: ويتعلق الأمر هنا أساسا بالأصول العينية، مع إن النقد أيضا يمكن أن يكون محل وقف، حيث يقدم الأصل إلى صاحب المشروع وقفا، ويقوم باستغلاله حتى فنائه، ولا يجوز بيعه. وتتبع هذه الصورة من التمويل من كون الصندوق يلعب دور **الوسيط الوقفي**.

ومن أجل رسم صورة شمولية لنموذج صندوق الوقف الأصغر، وهو صندوق نقدي بالأساس كما أسلفنا الذكر، تتضمن أهم الموارد ومجالات التدخل وأساليبه، نقدم المخطط التلخيصي التالي:

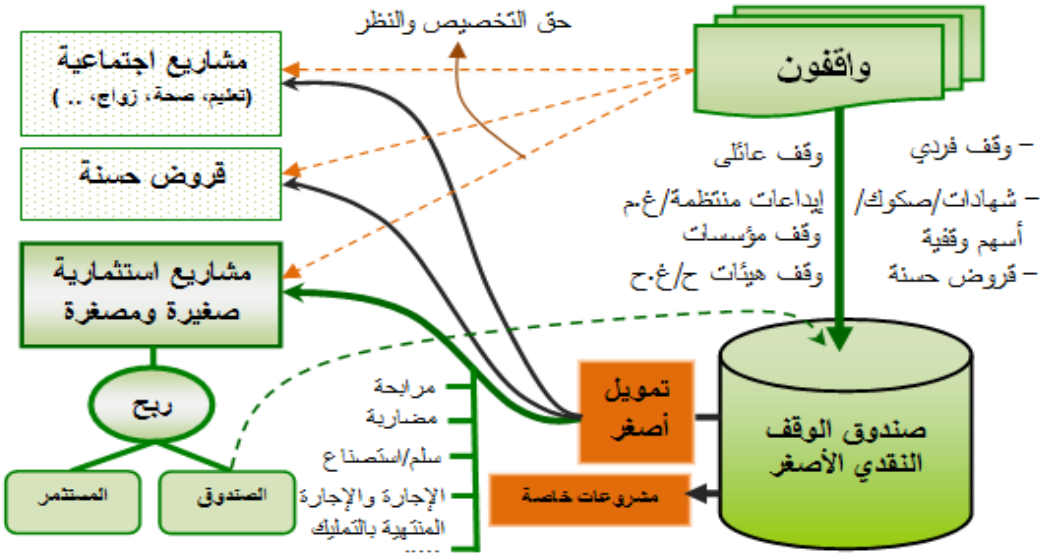

شكل (2): نموذج مبسط لصندوق الوقف النقدي الأصغر

تواجه مؤسسات التمويل الأصغر عموما صعوبتين أساسيتين في مجال تمويل الاستثمار في الوسط الريفي: التعامل في وسط ريفي من جهة، وتقديم قروض طويلة الأجل من جهة ثانية[9]. فالاستثمار الريفي عموما تعترضه صعوبات جمة: صعوبة التضاريس، ضعف الهياكل القاعدية، التغيرات المناخية والبيئية، ضيق الأسواق وارتفاع تكاليف التبادل وغيرها، وآثارها تنعكس على مؤسسات التمويل الأصغر. كما إن تقديم تمويل طويل أو متوسط المدى غالبا ما لا يتناسب وموارد هذه المؤسسات. هذا إلى جانب المخاطر المرتبطة بهذا النمط من التمويل.

وكنمط من مؤسسات التمويل الأصغر فإن صندوق الوقف الأصغر معرض أيضا لهذه الصعوبات والمخاطر، وخاصة تلك الصعوبات الموضوعية أو البيئية. غير أن الطبيعة المتميزة لهذا الصندوق، بالمقارنة من مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية، تسمح بالتخفيف من وطأة آثار النوع الثاني، أي مخاطر تمويل الاستثمار، وتتيح إمكانية أكبر لإدارتها. وفي هذا الصدد نشير إلى العوامل الداعمة التالية:

- صندوق الوقف الأصغر هو مؤسسة وقفية، أي أن موارده أموال محبوسة على سبيل العمل الخيري والتضامن الاجتماعي.
- صندوق الوقف الأصغر مؤسسة غير ربحية أساس، وإن كانت تنمية موارده هدفا مشروعا، فالأساس الذي يقوم عليه هو المسؤولية الاجتماعية الموكل بها.
- العلاقة ما بين الصندوق والمتمولين (صغار المستمرين) قائمة على التضامن والتعاون وفق المبادئ الإسلامية، وليس على أساس تجاري بحت.

ومع ذلك فإن الصندوق مطالب بدوره كوكيل مؤتمن، ويتعين أن يحرص تمام الحرص على حسن إدارة أموال الصندوق وتخصيصها وفق معايير الرشادة الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار فهو ملزم بإجراء دراسات جدوى المشاريع المعروضة وتقديم النصح والاستشارة، وكذا متابعة المشاريع الممولة بعناية تفاديا لتعثرها، وغيرها من التدابير المطلوبة في مجال الإدارة الاحترازية للمخاطر.

وإذا كانت المخاطر مرتبطة بالتمويل عموما، فإن أشكالها ومصادرها تكون أكبر في حالة التمويل المتوسط والطويل الأجل، وهي مخاطر ترتبط بالقروض (الحسنة) كما ترتبط بصيغ التمويل الأخرى، وإن اختلف في طبيعتها وحجمها، سواء تعلقت بمخاطر التشغيل او بمخاطر الائتمان أو بمخاطر السوق، وفق تصنيف لجنة بازل، ومن ضمنها مخاطر عدم السداد، مخاطر التضخم، مخاطر تغير العائد ومخاطر الظروف الاقتصادية.

ولذلك فإن اقتحام الصناديق الوقفية مجال الاستثمار اتخاذ التدابير التحوطية المناسبة. وفي هذا الإطار هناك مبتكرات عديدة، لعل أبرزها وأوسعها اعتمادا التأمين التعاوني. ولكن هناك أدوات إسلامية متنوعة تتناسب ونمط التمويل[10].

وفي ظل هذا السياق أخذت معالجة الصناديق الوقفية مقاربة اقتصادية لدى عديد الباحثين[11]، كما تعرض أخرون إلى مسألة حوكمة هذه الصناديق[12]، وهي كلها مقاربات في تصب اتجاه رفع كفاءة صناديق الأوقاف وتعزيز دورها التنموي.

3- الوقف الأصغر كآلية لمكافحة الفقر بالمجتمعات القروية المغاربية:

المجتمعات القروية المغاربية ليست بمنأى عن ظاهرة الفقر الريفي التي تجتاح سكان الجبال والصحاري والمناطق النائية بالبلدان النامية عموما، فما يزال كثير من تلك المجتمعات يعيش على هامش التنمية، ليس فحسب من حيث البنيات التحتية والمرافق الاجتماعية والثقافية، ولكن أيضا من حيث المؤسسات الاقتصادية والمالية وتوزيع مشاريع الاستثمار العمومي والخاص، وهو ما يشير إلى اختلال واضح في توزيع بذور التنمية وثمارها على حد سواء.

من الناحية الجغرافية والديمغرافية يشكل الفضاء الريفي المغاربي نحو 80% من المساحة الإجمالية للبلدان المغاربية الخمسة (5,78 مليون كلم^2)، يسكنه ما يقارب نصف إجمالي السكان (البالغ 89,5 مليون نسمة: منتصف 2012). ففي الجزائر مثلا تشكل البلديات الريفية 63,5% (979 من أصل 1541)، ويسكنها نحو 40% من مجموع السكان، وفي المغرب تشكل 85,3% (1282 من أصل 1503 بلدية)، ويمثل سكان الأرياف نسبة 47,75% من إجمالي السكان. وبغرض تقديم صورة عن تطور عدد الريفيين في كل من المغرب والجزائر، كحالتين عن البلدان المغاربية، نقدم الجدول التالي:

جدول (1): تطور السكان الريفيين في الجزائر والمغرب

	1970	1980	1990	2000	2009	2010	2011
الجزائر							
إجمالي السكان	13339	18811	25299	30534	34950	35468	35980
السكان الريفيين	8316	10620	12122	12271	11920	11883	11840
السكان الريفيين%	**0.62**	**0.56**	**0.47**	**0.40**	**0.34**	**0.33**	**0.32**
المغرب							
إجمالي السكان	15310	19567	24781	28793	31636	31410	32273
السكان الريفيين	10032	11503	12789	13436	13410	13343	13281
السكان الريفيين%	**0.65**	**0.58**	**0.51**	**0.46**	**0.42**	**0.42**	**0.41**

المصدر: استنادا إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

ثمة جهود معتبرة بالدول المغاربية تبذل في مجال استئصال الفقر، أفضت إلى تحسن نسبي في مؤشر الفقر الإنساني (HPI)[13]، وإلى انخفاض نسبي في معدلات الفقر إلى حدود

12-15%، باختلاف التحقيقات، كما في الجزائر والمغرب وتونس. وللإشارة يدل "معدل الفقر" عن عدد السكان الذين يعيشون دون عتبة محددة. ويميّز هنا بين عتبة الفقر المطلق وعتبة الفقر النسبي، حيث في العتبة الأولى يتم تحديد حد أدنى للدخل يعتبر الفرد الذي يحصل على أقل منه فقيرا، كتحديد 1 دولار للفرد ولليوم الذي وضعه البنك الدولي في 1995، أو تحديد 1,5 دولار لليوم وللفرد، أما في حال العتبة الثانية، أي عتبة الفقر النسبي، فيتم تحديد نسبة من متوسط الدخول في فترة ما وفي مجتمع ما، كنسبة 50% (فرنسا) أو 60% (الاتحاد الأوربي) من متوسط الدخل. والميزة الأساسية في هذا المؤشر تكمن في سهولة القياس وتحديد المستهدفين من مختلف البرامج الاجتماعية.

نقدم في ما يلي بعض المؤشر العامة ذات الدلالة عن مستوى المعاش بالبلدان المغاربية، على غرار مؤشر التنمية البشرية (IDH)[14] ومعدلات البطالة ومتوسط دخل الفرد:

جدول (2): مؤشرات دالة عن مستوى المعاش بالبلدان المغاربية

	الناتج الوطني الخام للفرد ($ و.م)		مؤشر التنمية البشرية (IHD على 187 دولة)		قيمة م.ت.ب IHD (بين 0 و1)		معدل الفقر (%) (*)	معدل البطالة % (**)		معدل التضخم % (**)	
	1995	2010	1998	2011	2005	2011	2010-2009	2010	2011	2010	2011
الجزائر	1580	4450	107	96	0.667	0.698	22.6	10	9.8	3.9	4.5
المغرب	1090	2850	124	130	0.552	0.582	9	9.1	9.2	1	0.9
تونس	1830	4160	101	94	0.667	0.698	3.8	13	18.9	4.4	3.5
ليبيا	-	-	72	64	0.741	0.760	-	19.5	-	2.5	14.1
موريتانيا	610	1030	147	159	0.432	0.453	46.3	31.2	32.5	6.3	5.7

Source : Données issues de :
- extrait du « indicateurs sur le genre, la pauvreté et l'environnement sur les pays africains », Banque africaine de développement, 2012, p58
- (*) Données issues du rapport de la Commission économique pour l'Afrique, « Progrès de mise en œuvre du développement durable en Afrique du Nord », Mai 2012 ; www.uneca.org/sites/.../rio20-fr_22-review-report-afrique-nord.pdf
- (**) les statistiques déclarées par pays pour les taux de chômage et d'inflation.

غير أنه يجدر التنبيه إلى أن هذا التحسن العام يبقى دون مستوى التعميم بمنظور إقليمي، إذ أن هذا التحسن يتركز عموما بالمناطق الحضرية على حساب الأرياف والجهات النائية والمعزولة. ومن المعروف أن المؤشرات العامة حول البطالة والفقر ومتوسط الدخل الفردي وغيرها غالبا ما تخفي حقائق الاختلال ما بين الفئات والأقاليم، ولذلك لابد من تحقيقات خاصة تعنى بهذا الجانب.

إن دفع الاستثمار الأصغر بالمجالات القروية المغاربية يقتضي، إلى جانب وجود سياسة عادلة في توزيع الاستثمارات جهويا، الاهتمام بعاملي الإنتاج، أي العمل ورأس المال، بصورة متزامنة. والاهتمام بالعنصر البشري ينصب على التكوين والتأهيل، في حين ينصب الاهتمام بعنصر رأس المال على توفير هياكل جوارية للتمويل الأصغر.

ولئن كان أزيد من ثلثي حجم التمويل الأصغر في العالم يستفيد منه الريفيون، إلا أن ذلك ليس عاما على كل البلدان بنفس المستوى. فوفقا لمقياس المالية الصغرى 2014 بلغ حجم محفظة القروض المصغرة على المستوى العالمي 81.5 مليار دولار في عام 2012 موزعة على المستوى العالمي (المبلغ خاص فقط بـ 1252 مؤسسة مالية صغرى تقدم بيانات إلى (Mix Market)، أكثر من ثلثي المستفيدين من هذه القروض هم من مناطق ريفية. غير أن التوزيع الإقليمي لهذه القروض يشير إلى أن حصة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجتمعين لم تتعدى 1.6 مليار دولار، أي أقل من 2% من إجمالي القروض الصغرى، وحصة إفريقيا لم تتجاوز 5 مليار دولار، أي حوالي 6%، مقابل 41% لأمريكا اللاتينية و26% لآسيا الشرقية، كما إن عدد المقترضين فيها لم يتجاوز 7% من مجموع المقترضين[15]. الجدول التالي يعطي لنا صورة عن هذا التوزيع:

جدول (3): التوزيع الجغرافي للتمويل الأصغر عبر العالم 2012

	عدد المؤسسات المعلنة (Mix Market)	المبلغ (مليار دولار)	عدد المقترضين (مليون)	نسبة الريفيين المستفيدين
أمريكا اللاتينية والكاريبي	374	33.4	19.2	37%
أسيا الشرقية والأطلنطي	157	21.2	12.8	71%
آسيا الجنوبية	166	8.9	47.5	80%
إفريقيا	313	4.9	7.3	54%
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	39	1.6	1.8	45%
أرويا الشرقية وآسيا الوسطى	206	11.4	2.7	64%

Source : Baromètre 2014 de la Microfinance, Convergence, Paris, Aout 2014.

غير أنه يجدر التنبيه أن هذه الأرقام تبقى مؤشرة، ولكنها ليست معبرة عن كل الواقع. فعدد مؤسسات التمويل الأصغر المندمجة في مقياس Mix Market لا يعبر عن كل الواقع. فمثلا من ضمن البلدان المغاربية (شمال إفريقيا) لا نجد سوى 6 مؤسسات معلنة بالنسبة للمغرب وواحدة بالنسبة لتونس[16]، مع إنه يوجد تمويل أصغر في البلدان الأخرى. ففي الجزائر على سبيل المثال تحرك التمويل الأصغر (المسمى القرض المصغر) بوتيرة عالية خلال السنوات الأخيرة، ولكن تقدمة البنوك وبعض الهياكل المستحدثة التابعة للدولة، ولا توجد مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الأصغر.

أما من حيث مصادر التمويل الأصغر فيلاحظ أن الودائع تحتل المرتبة الأولى ثم القروض، بينما الاعتماد على رأس المال فيأتي في المرتبة الثالثة. الشكلان الآتيان يعطيان صورة عن توزيع مصادر التمويل حسب المناطق وحسب الإطار القانوني لجهات التمويل لسنة 2012:

شكل (3-1): مصادر التمويل حسب المناطق 2012
(مليار دولار)

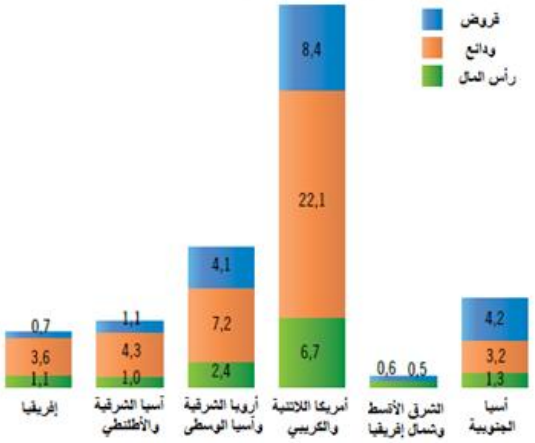

شكل (3-2): مصادر التمويل حسب الإطار القانوني 2012
(مليار دولار)

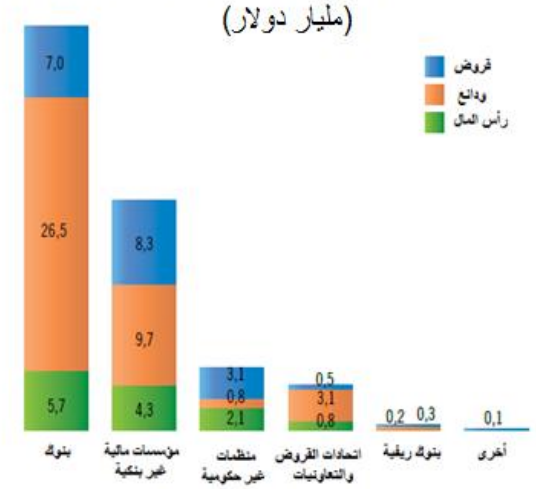

المصدر: (ترجمة من الباحث):
Baromètre 2014 de la Microfinance, Convergence, Paris, Aout 2014

ومن الملاحظ في الشكل (3-1) أن حصة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الذي يتضمن الدول المغاربية) متواضعة جدا، وهو ما يشير إلى مستوى التمويل الأصغر والاقتصاد التضامني بالبلدان المشمولة بهذه المناطق. بينما يلاحظ في الشكل (3-2) طغيان البنوك على سوق التمويل الأصغر، وتليها المؤسسات المالية الأخرى غير البنكية.

يمكن تسجيل ثلاثة اعتبارات أساسية بخصوص ضعف نمو الاستثمار الريفي بمجتمعاتنا المغاربية:

- صعوبات الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية بسبب الشروط المقترنة بها (مشكل الضمانات والإجراءات الإدارية)، وكذا ضعف انتشار تلك المؤسسات بالأرياف (مشكل الجوارية)، إضافة إلى عوامل أخرى كالبيروقراطية والمحسوبية.
- استنكاف الكثير عن التعامل مع مؤسسات القرض لأسباب قيمية، مع ما تشهده السوق المصرفية من نقص كبير في أنظمة التمويل البديلة.
- نقص هياكل التمويل المتخصصة في التمويل الأصغر عموما، والتمويل غير الربوي منه على وجه الخصوص.

وفي هذا الإطار يُطرح مشروع إقامة صناديق وقفية محلية بالمناطق القروية المغاربية، ويندرج هذا المسعى في سياق دعم اتجاه لامركزية نظام الوقف، الذي طالما ظل مدارا بصورة مركزية. وهذه الصناديق تمثل هياكل داعمة لنظام التمويل الأصغر البديل، الذي يتعين تطويره وتنويع أساليبه وأدواته، حيف إنها تستهدف بالأساس الفئات الفقيرة. وينبغي أن تتسم هذه الصناديق بالانتشار الجغرافي قدر الإمكان بما يحقق بالجوارية للجميع، بما

في ذلك الانتشار الجغرافي في الأوساط القروية، وأن يكون أساسها اجتماعي، وإن كان تحقيق عائد مقبول أمرا مشروعا ومطلوبا لتنمية الأوقاف.

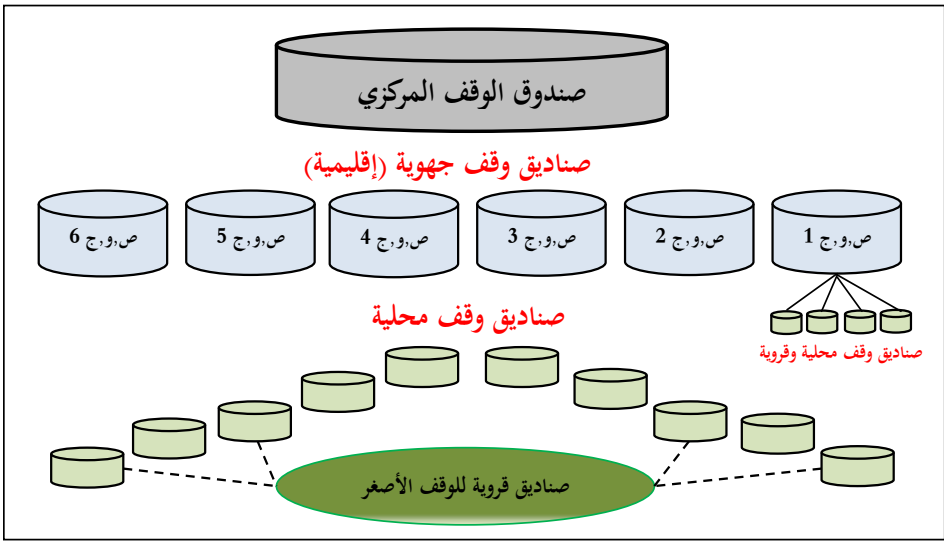

شكل (4): انتشار الصناديق الوقفية في إطار نظام لامركزية الوقف

إن انتشار الصناديق الوقفية أفقيا، بحيث يشمل هذا الانتشار المجتمعات القروية المترامية في مختلف الأرجاء، سيعزز من دورها الاجتماعي والاقتصادي، كما إنه سيدعم أداءها كهياكل تمويلية جوارية.

هناك مجالات عدة يمكن أن يوجه إليها التمويل الوقفي الأصغر على مستوى المجتمعات القروية المغاربية أبرزها ما يلي:

- الأنشطة الفلاحية: وتتضمن تمويل البذور وعمليات البذر، غرس الأشجار المثمرة، تربية المواشي، تربية النحل وغيرها.
- الحرف والصناعات التقليدية المنزلية، وتشمل تلك الأنشطة التي تتم على مستوى المنازل، كالنسيج والخياطة وصناعة الأواني النحاسية والطينية والفخارية.
- المؤسسات الصغيرة الحجم ذات الطابع الحرفي أو الخدمي أو الصناعي، ومن ضمنها ورشات الحدادة والنجارة وتصليح العتاد الفلاحي، مؤسسات الخدمات كالنقل والإطعام والتجارة وغيرها، كما نجد أيضا بعض الصناعات الصغيرة، بعضها يتم في إطار المناولة أو ما يعرف بالمقاولة من الباطن.

وإلى جانب نشاطها التمويلي يمكن صناديق الوقف الريفية (أو القروية) إنشاء وحدات خاصة بها في أنشطة متعددة، وإن كانت صغيرة الحجم، تقدم من خلالها خدماتها لصغار المستثمرين المحليين، ومن أمثلة ذلك: وحدة تأجير العتاد (عتاد فلاحي، عتاد البناء، ..)، وحدة تربية النحل، وحدة النجارة، وغيرها. والهدف من إنشاء هذه الوحدات مزدوج: تنمية أموال الوقف من جهة، والمساهمة في امتصاص البطالة المحلية من جهة ثانية.

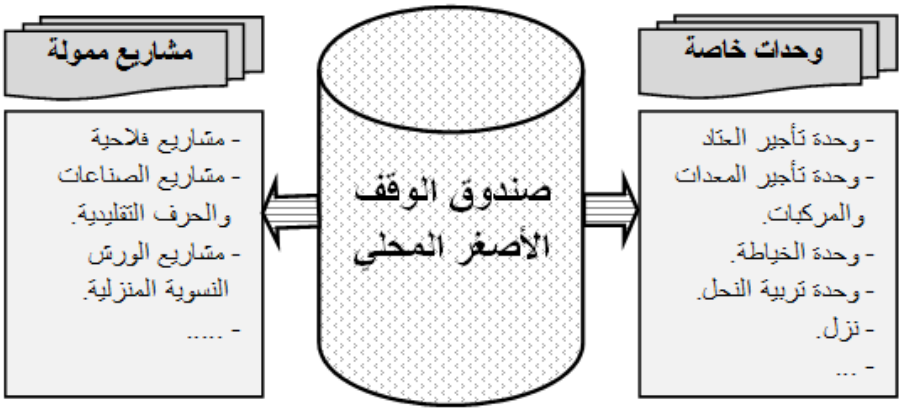

شكل (5): أشكال من التوظيف الاستثماري لصندوق الوقف الأصغر

تخضع طبيعة الوحدات المنشأة والمشاريع الممولة من طرف الصندوق إلى الظروف الاقتصادية والطبيعية التي تميز كل منطقة، فالأقاليم القروية المغاربية شديدة التنوع، منها الجبلية ومنها السهلية ومنها الصحراوية والسهبية، وكل منها يتميز بأنشطة خاصة وثقافات مميزة. فثمة مناطق تتميز بالأشجار المثمرة، وأخرى تتميز بطابعها الرعوي، في حين تتميز أخرى بطابعها السياحي، مما يجعل أنشطة الصناعات والحرف التقليدية ذات أولوية. ولذلك ليس هناك قالب واحد لتوصيف وترتيب أولويات الصندوق المحلي.

وعلى العموم فإن فعالية صندوق الوقف الصغر لا تتحدد بعدد الوحدات وعدد المشاريع الممولة بقدر ما تتحدد بحجم الاستفادة الفعلية، أو بالأحرى بحجم المنفعة المحققة، وتشمل هذه الاستفادة المشغلين من خلال هذه الوحدات والمشاريع، وكذا الأفراد الآخرين الذين مستهم منفعتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

خاتمة:

تقتضي عملية تطوير نظام الوقف تطوير آلياته وأدواته من ناحية، ودعم مسار اللامركزية في إدارة الهياكل الوقفية من ناحية ثانية. وفي هذا الإطار حاولنا من خلال هذا البحث تقديم مقترح إقامة صناديق وقفية متخصصة في التمويل الأصغر، محاولين إسقاطها على المناطق القروية المغاربية.

يندرج مقترح صناديق الوقف الأصغر بالمناطق القروية ضمن مسارين متداخلين: تعزيز آليات نظام الوقف من جهة، وتعزيز آليات المالية التضامنية، الموجهة بالأساس ذا الفئة الفقراء، من جهة ثانية.

يمكن تلخيص أهم نتائج هذا البحث في النقاط التالية:

- التأسيس لاقتصاد تضامني يستوجب تعزيز أطر عمل القطاع الثالث من حيث المؤسسات والأدوات والإجراءات العملية، وهو ما ينقل التضامن المجتمعي من الشعارات إلى الممارسات.
- يمثل الوقف المؤسسي أهم مدخل لتطوير نظام الوقف في العالم الإسلامي، ولذلك لابد من عناية أكبر بإنشاء ورعاية المؤسسات والصناديق الوقفية.
- صندوق الوقف الأصغر هو آلية عملية من آليات المالية التضامنية، وهو يندرج في إطار هياكل التمويل الأصغر الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- تحقيق هدف صناديق الوقف الأصغر، وهياكل التمويل الأصغر عموما، والمتمثل في مساعدة فئة الفقراء وإدماجهم في الحركية الاقتصادية والاجتماعية، يستدعي اهتماما أكبر بدعم المشروعات الاستثمارية الصغرى، لاسيما منها تلك الموطنة بمناطق ريفية، حيث مستويات الفقر أكثر ارتفاعا.
- إلى جانب هياكل التمويل الأصغر المتواجدة، يمكن صناديق الوقف الأصغر أن تساهم بقوة في النهوض بالمجتمعات القروية المغاربية من خلال تمويلاتها للمشروعات الصغرى المختلفة.

الهوامش:

[1] أضحت قضية مكافحة الفقر في العالم من أولويات البنك، وهناك برامج قطرية عديدة في ذلك، لعل أهمها مشاريع دعم الاستثمار في المجتمعات المحلية.

[2] نشير هنا إلى برنامج البنك الإسلامي للتنمية لأفق 1440 ه تحت عنوان "رؤية من أجل كرامة الإنسان"، وكذا صندوق مكافحة الفقر المنشأ منذ 2006 م.

[3] أنظر في ذلك:

- محمد لبيا، محمد إبراهيم نقاسي، "نظام وقف النقود ودوره في تنمية المرافق التربوية والتعليمية"، المؤتمر العالمي حول قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 20 – 22 أكتوبر 2009.

[4] محمد علي القري ، صناديق الوقف وتكييفها الشرعي، بحث منشور في:
http://www.elgari.com/article81.htm إلى 2013/03/20

[5] محمد الزحيلي، "الصناديق الوقفية المعاصرة: تكييفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها"، بحث منشور في:
www.kantakji.com/fiqh/Files/Wakf/52054.pdf إلى 2013/03/20

[6] M. Ahmed-Zaïd, M. Touhami, Z. Ouelhazi, *L'économie sociale et solidaire au Maghreb : Quelles réalités pour quel avenir ?*, Rapport pour L'Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen (Ipemed), coordonné par Alexis Ghosn, Ipemed, Novembre 2013, p16

[7] رحيم حسين، " تصكيك مشاريع الوقف المنتج: آلية لترقية الدور التنموي ودعم كفاءة صناديق الوقف- حالة صناديق الوقف الريفية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العددان 23 و24، أبريل-مايو 2014.

[8] Drew Tulchin, Microfinance & the Double Bottom Line: Measuring Social Return for the Microfinance Industry & Microcredit with Education Programs, Social Enterprise Associates, 2003.

[9] Niyongabo Ephrem et Perilleux Anaïs, « Microfinance et financement de l'investissement en milieu rural. » Potentiel des coopératives et synergies avec les politiques publiques, *Mondes en développement*, 2010/4 n° 152, p. 45-56.

[10] راجع في ذلك: سامي بن ابراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2007، ص135 وما بعدها.

[11] Azliza Azrah Mohd Zakaria, Rose Ruziana Abd. Samad, Zurina Shafii, "Venture Philanthropy-Waqf practices and its implementation: Scenario in Malysia", *International Journal of Business, Economics and Law*, Vol. 1, 1012. pp. 108-115.

[12] حسين عبد المطلب الأسرج، "حوكمة الصناديق الوقفية: بين النظرية والتطبيق"، 2010، بحث متاح في الموقع: www.kantakji.com

[13] يستند مؤشر الفقر الإنساني إلى مؤشرات عدة: معدل الوفيات، التعليم، الصحة، نسبة الربط بشبكة المياه والكهرباء والوصول إلى الخدمات المالية وغيرها.

[14] مؤشر التنمية البشرية، المستحدث من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية في 1990، يهدف إلى تقييم مستوى التنمية البشرية وذلك بالاعتماد على ثلاثة معايير أساسية: توقع الحياة عند الميلاد، مستوى التعليم ومستوى المعيشة. مع الإشارة إلى إن هذه المعايير مركبة من معايير فرعية عديدة. ومنذ 2011 اصبحت المعادلة التالية تستعمل في القياس:

$$IDH = \sqrt[3]{I_{vie} \times I_{Education} \times I_{Revenue}}$$

[15] Baromètre 2014 de la Mircofinance, Convergence, Paris, Aout 2014.

[16] http://mixmarket.org/fr/mfi/region/Middle%20East%20and%20North%20Africa

المراجع:

- رحيم حسين، " تصكيك مشاريع الوقف المنتج: آلية لترقية الدور التنموي ودعم كفاءة صناديق الوقف- حالة صناديق الوقف الريفية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العددان 23 و24، أبريل-مايو 2014.
- حسين عبد المطلب الأسرج، "حوكمة الصناديق الوقفية: بين النظرية والتطبيق"، 2010، بحث متاح في الموقع: www.kantakji.com
- سامي بن ابراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2007.
- محمد لبيا، محمد إبراهيم نقاسي، "نظام وقف النقود ودوره في تنمية المرافق التربوية والتعليمية"، المؤتمر العالمي حول قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 20 – 22 أكتوبر 2009.
- محمد علي القري ، "صناديق الوقف وتكييفها الشرعي"، بحث منشور في: http://islamfin.go-forum.net/t444-topic إلى 2015/01/10
- محمد الزحيلي، "الصناديق الوقفية المعاصرة: تكييفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها"، بحث منشور في: www.kantakji.com/media/4950/52054.pdf إلى 2015/01/10
- Azliza A, M, Z. , Rose Ruziana A-S, Zurina S., « Venture Philanthropy-Waqf practices and its implementation: Scenario in Malysia », *International Journal of Business, Economics and Law*, Vol. 1, 1012. pp. 108-115.
- Baromètre 2014 de la Mircofinance, Convergence, Paris, Aout 2014.
- Drew Tulchin, « Microfinance & the Double Bottom Line: Measuring Social Return for the Microfinance Industry & Microcredit with Education Programs », Social Enterprise Associates, 2003.
- M. Ahmed-Zaïd, M. Touhami, Z. Ouelhazi, *L'économie sociale et solidaire au Maghreb : Quelles réalités pour quel avenir ?*, Rapport pour L'Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen (Ipemed), coordonné par Alexis Ghosn, Ipemed, Novembre 2013.
- Niyongabo Ephrem et Perilleux Anaïs, « Microfinance et financement de l'investissement en milieu rural », Potentiel des coopératives et synergies avec les politiques publiques, *Mondes en développement*, 2010/4 n° 152, p. 45-56.
- http://mixmarket.org